

## رسالة مفتوحة الى رئيس بنك الاستثمار الأوروبي فيرنر هوير

### دعوة الى اتخاذ تدابير عاجلة بشأن إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية

إلى السيد الرئيس هوير المحترم،

نحن منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه، نتابع عن كثب المراجعة السارية لإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي للاستثمار، وفي هذا الصدد، أرسلنا كمنظمات مجتمع مدني العديد من التقارير المشتركة تضم توصيات ملموسة لمساعدة البنك على اتخاذ سياسات ومعايير أقوى في عملياته المستقبلية.

ونود من خلال هذه الرسالة لفت نظر بنك الاستثمار الأوروبي إلى ضرورة الإسراع في إصلاح مسودة مقترحاته في الأسابيع المقبلة، كما أننا نتفهم أن مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي من المفترض أن تتبنى إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية في الأشهر المقبلة.

انه من الضروري إجراء إصلاح شامل لمسودة الإطار البيئي والاجتماعي (ESSF) لدعم التزامه بدعم التنمية المستدامة في البلدان التي يشتغل داخلها البنك. وذلك يتجاوز إدخال تعديلات تقنية على السياسة البيئية والاجتماعية والمعايير الـ 11 الملحقة بها. فاعتماد إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية بالشكل الحالي سيتسبب في فشل بنك الاستثمار الأوروبي في أن يكون مقرضا مسؤولا كما سيقوض ذلك بشكل كبير من طموح البنك في أن يصبح "البنك الأوروبي للمناخ".

لذلك، نحثكم إلى أخذ التوصيات التالية بعين الاعتبار:

- **يجب أن تعزز السياسة من مسؤولية البنك في التحقق ومتابعة عملياته،** فمثلا، يجب أن تنص السياسات على البنود التعاقدية التي ستكرس المعايير في كل تعاملات بنك الاستثمار الأوروبي، بما في ذلك عمليات الوسطة، كما أنه لا يجب على البنك الموافقة على أي عملية إلى غاية استيفاء المعايير بشكل كامل والانتهاج من عمليات التقييم البيئي والاجتماعي المطلوبة.
- **ينبغي على بنك الاستثمار الأوروبي أن يعزز بشكل جذري من التزاماته وإجراءاته المتعلقة بحقوق الإنسان،** لذا نحث البنك على الإدماج الملموس لتدابير التحقق من مدى احترام حقوق الإنسان بما فيها اشتراط إجراء تقييم تأثير المشاريع على حقوق الإنسان خاصة عند تحديد البنك لمخاطر ضمن إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESSF). علاوة على ذلك، يجب أن يلتزم بنك الاستثمار الأوروبي بوضع استراتيجية خاصة بحقوق الإنسان بالإضافة إلى خطة عمل، كما فعل بخصوص مقارنة النوع. في هذا الشأن، نرفق بهذه الرسالة مجموعة توصيات أكثر تفصيلاً لبنك الاستثمار الأوروبي. كما نسلط الضوء على أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قد وجهت توصيات بنك الاستثمار الأوروبي تعبر عن مخاوف مماثلة.
- **يتعين على بنك الاستثمار الأوروبي أن يعطي الأولوية للمشاركة العامة المجدية في عمليات التخطيط والتقييم والمتابعة والأ يترك هذه المسؤوليات لصاحب المشروع،** كما ندعو البنك لتعزيز متابعته لمشاركة أصحاب المصلحة في جميع المشاريع التي يمولها، مع إيلاء أهمية خاصة للموافقة الحرة المسبقة عن علم للشعوب الأصلية. إن مروجي المشروع ليسوا مؤهلين لكل من إدارة مناهج المشاركة المجتمعية والإشراف عليها، والنهج الراهن لعدم التدخل الذي يتبعه البنك ليس مجدا على النحو الواجب.
- **يجب موازنة المعيار 4 المتعلق بالتنوع البيولوجي والنظم البيئية مع توجيهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالموائل واستراتيجية التنوع البيولوجي لعام 2030.** في ظروف تسارع الانقراض الجماعي للحياة البرية على الأرض، لا يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي تمويل المشاريع التي يمكن أن يكون لها تأثيرات على أي موائل طبيعية محمية وموائل لعدد من أنواع الكائنات الحية بداخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه. ينبغي الاستعاضة عن مفهوم "لا خسارة صافية للتنوع البيولوجي" في هذا المعيار بعبارة "لا خسارة للتنوع البيولوجي" لأن كلمة "صافية" تسمح بتدمير التنوع البيولوجي في مكان معين، باعتبار أن التنوع البيولوجي سيتم حمايته في مكان آخر. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون أكثر النظم البيئية المهددة هي المناطق المحظورة: الغابات الرئيسية، والجبال العالية، والأنهار المتدفقة، والأراضي الرطبة، والشعاب، وما إلى ذلك.
- **يحتاج المعيار رقم 11 المتعلق بالتمويل الوسيط تعديلات جادة.** لذا، يجب أن تحترم العمليات الوسيطة لبنك الاستثمار الأوروبي نفس المعايير البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى ضرورة إجراء التحقيقات والمتابعة وضمان الشفافية في عمليات الإقراض المباشرة، كما ينبغي أن تفرض السياسة والمعايير على الوسطاء إحالة المشاريع الفرعية ذات المخاطر العالية على

البنك من أجل إجراء تحقيق (كما في حالة المشاريع التي تندرج في إطار المرفقين الأول والثاني لتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن تقييم الأثر البيئي)، ويجب كذلك تحديد المشاريع التي تقع في هذه الفئة. ويتعين الإفصاح عن اسم ومجال ومكان المشاريع الفرعية المتوسطة ذات المخاطر العالية من طرف بنك الاستثمار الأوروبي والوسطاء من أجل ضمان توصل بنك الاستثمار الأوروبي والوسطاء بالمعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب ولتتمكن المجتمع المدني من تحييصها والمساءلة بشأنها.

لذلك ندعوكم لاتخاذ تدابير ملموسة بصفتمكم رئيسا لمؤسسة تطمح أن تكون رائدة في مجال الاستدامة وأن تلعب دورا محوريا في التمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية، لأن غياب أي مبادرة في هذا الصدد سيضعف من مصداقية بنك الاستثمار الأوروبي فيما يتعلق بالتزاماته تجاه الاستدامة. إن تبني مسودة السياسة والمعايير الحالية سيجعل البنك متخلفا عن نظرائه مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD).

لقد ركزتم بشكل متكرر في خطاباتكم على مدى تشبثكم وتشبث موظفي البنك بقيم الاتحاد الأوروبي والالتزامات في مجال حقوق الإنسان، الآن قد حان الوقت لإثبات ذلك على أرض الواقع.

ونعبر لكم، نحن الموقعون على هذه الرسالة، عن دعمنا لكم في مسار تحول بنك الاستثمار الأوروبي إلى مؤسسة تسعى إلى توجيه اقتصاداتنا نحو مسار عادل ومنصف ومستدام.

وسوف نتابع باهتمام كيف سيعمل بنك الاستثمار الأوروبي مسودة إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية، ونعبر لكم عن جزيل شكرنا على اهتمامكم بهذه المواضيع بالغة الأهمية.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،

الموقعون: